نواب: انعقاد القمة على أرض الكويت رغم التحديات نجاح لجهود سمو الأمير وتأكيد لحكمته

ترحيب نيابي بقادة دول مجلس التعاون الخليجي

الحويلة: القمة الخليجية تفتح باب المصالحة وحكمة أمير الدبلوماسية نزعت فتيل الأزمة

أعرب نواب عن ترحيبهم بقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وأبدوا سعادة لانعقاد القمة في موعدها برغم التحديات والمعوقات، مشيدين في هذا الصدد بجهود صاحب السمو أمير البلاد وحكمته التي تخطت كل المعوقات وتكللت بالنجاح واستضافة الكويت قمة خليجية استثنائية وسط تلك الظروف.

من جهته رحب رئيس لجنة الشؤون الخارجية حمد الهرشاني بقادة دول مجلس التعاون الخليجي ضيوف حضرة صاحب السمو أمير البلاد، قائلا «إن الكويت تفتح قلبها وذراعيها لاستقبال قادة الخليج في بلدهم الثاني الكويت».

وقال في تصريح صحافي إن «القمة الخليجية الـ٣٨ تأتي في ضوء الكثير من التحديات، وبفضل الله أولا ثم بجهود صاحب السمو أمير البلاد نجحت الكويت في تذليل العقبات التي تعيق انعقادها».

وأعرب الهرشاني عن تمنياته بأن يتم خلال القمة تجاوز عقبة الأزمة الراهنة بين الدول الأشقاء، وأن تتكلل جهود صاحب السمو برأب الصدع وعودة العلاقات بين الدول كما كانت لأن «خليجنا واحد ومصيرنا واحد».

الهرشاني: الكويت تفتح قلبها وذراعيها لاستقبال قادة الخليج

وأكد أن الشعوب الخليجية تتطلع إلى قمة الكويت أن تخرج بقرارات وتوصيات تصب في تماسك البيت الخليجي وتساعده في مواجهة التحديات والأخطار المحيطة به، وأضاف «نحن متفائلون بحكمة صاحب السمو وجهوده في تحقيق اللحمة الخليجية والعربية».

وتحمد النائب د. محمد الحويلة لله على نجاح الجهود الكويتية في عقد القمة الخليجية متمنيا أن تكون قمة المصالحات بين الأشقاء على أرض الكويت عاصمة الاستقرار الخليجي، فعندما احتاجت المنطقة للحكمة تجلت حكمة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وأضاف الحويلة أن جهود أمير الدبلوماسية وحكيم العرب صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد نجحت في نزع فتيل الأزمة ووضعها على طريق الحل والحفاظ على البيت الخليجي واستكمال مسيرته كمظلة ودرع واقية تحمي الدول الخليجية من المتربصين الذين يستهدفون زعزعة الاستقرار الخليجي.

وشدد على ضرورة أن تكون القمة فرصة لتنقية الأجواء الخليجية لتصبح نقطة انطلاق لمراجعة خليجية شاملة وعميقة لتقوية منظومة مجلس التعاون فهذه المنظومة تمثل حاضر ومستقبل دول الخليج وشعوبها.

وأكد الحويلة أهمية تحقيق ذلك لاستكمال مسيرة التعاون الخليجية بربطهم مستقبل ومصير واحد وليس من مصلحة أي دولة تعكير أجواء تلك العلاقات الأخوية.

وتمنى د. الحويلة أن تنحي القمة كل المشاكل التي شهدتها منطقة الخليج أخيرا جانبا لكي تركز على استكمال مشروعاتنا التنموية المشتركة ونعزز ترابطنا وصولا إلى الاتحاد الخليجي في شتى المجالات، وكذلك تعزيز ونقوية الأمن الخليجي لمواجهة التوترات التي تموج بها المنطقة.

وبدوره رحب النائب ثامر السويط بقادة دول مجلس التعاون الخليجي في بلدهم الثاني تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد لحضور اجتماعات القمة الخليجية الـ٣٨.

وثمن السويط جهود صاحب السمو بشأن توحيد الصف الخليجي وحل الخلافات بين الإخوة في مجلس التعاون، مشيرا إلى أن هذه القمة تأتي في ظروف غير عادية.

السويط: نأمل أن تتكلل جهود الأمير لحل الخلافات بالنجاح

وقال السويط «يجتمع قادة الدول الخليجية في الكويت في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه المنطقة والشرق الأوسط من نزاعات وخلافات تعاني منها الكثير من الدول»، داعيا الله أن يوفقهم لما فيه الخير للشعوب الخليجية.

وأضاف «نأمل أن تكلل جهود سمو الأمير بشأن حل الخلاف الخليجي خلال هذه القمه بالنجاح، وأن تتقارب وجهات النظر بين القادة الخليجيين»، مؤكدا أن الظروف الحالية في العالم تتطلب توحيد الكلمة والصف بين الإخوة.

وأكد ضرورة أن يعي الجميع أن دول الخليج يربطها مصير مشترك، وأن استمرار الخلافات والنزاعات لن تكون في صالح أي من الأطراف، معربا عن آماله بأن تحمل نتائج القمة أخبارا مفرحة للشعوب الخليجية».

مجلس الأمة يرحب بنجاح الكويت في عقد القمة الخليجية

أكدوا أن الخطوات التالية بين الحكومة والاتحادات الدولية

نواب: مجلس الأمة أدى دوره لرفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية

حماد: قطعنا شوطًا كبيرًا نحو رفع الإيقاف عن الكويت

سعدون حماد

الفضل: كتب صريحة من الاتحاد الدولي بتوافق القانون الجديد والمتطلبات الدولية

أحمد الفضل

العدساني: الجلسة دستورية شكلًا ومضمونًا لأنها تصدت للعاجل من الأمور

رياض العدساني

الدلال: ضيق الوقت أدى إلى استعجال إقرار قانون الرياضة

محمد الدلال

الفضالة: نتمنى رفع الإيقاف بشكل نهائي عن الرياضة الكويتية

يوسف الفضالة

حمدان العازمي: رفضت القانون مقتنعاً فالحكومة لم تتعهد برفع الإيقاف

حمدان العازمي

أعرب عدد من النواب عن أملهم في رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي بالكويت في أقرب فرصة وأن تبادر الحكومة بتكثيف جهودها في هذا المجال.

وأكدوا أن الموافقة على قانون الرياضة اليوم أزالت عقبة كبيرة وهامة ونفسح المجال أمام الحكومة بأن يكون لديها حجج قوية للمطالبة برفع الإيقاف عن الرياضة خاصة وأن هناك موافقة مبدئية من الاتحاد الدولي لكرة القدم على هذا القانون.

وأعرب النائب سعدون حماد عن تفاؤله برفع الإيقاف مشيرًا إلى أنه تم قطع شوط كبير في هذا المجال وتم إقرار هذا القانون ليكون بداية الخطوة الأولى لرفع الإيقاف بشكل نهائي.

وأكد النائب أحمد الفضل أن القانون الجديد لن يمس لا سيادة ولا دستورًا ولا القوانين المعمول بها محليًا، بل سيعطي الحكومة سلطة مراقبة التمويل التي يتم دعم الأندية الرياضية به وهو أمر لم يكن موجودًا في السابق بالإضافة إلى عدم جواز الجمع بين المناصب.

وقال الفضل «شرف اليوم بقلوب سعيدة خبر إقرار القانون الجديد للرياضة، والذي يلغى بموجبه قانون الرياضة الأساسي لعام ١٩٧٨ وكذلك القانون المعدل له لسنة ٢٠٠٥»، مؤكدًا أن القانون يؤسس لأي انطلاقة لعالم الاحتراف أو تنظيم الأنشطة الرياضية والأندية الخاصة وآفاق جديدة أكثر رحابة.

وأعرب عن أمله في انتهاء مرحلة الإيقاف التي استمرت ١٠ سنوات بوجود كتب صريحة من رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم تفيد بأن القانون الجديد يوافق النظام الأساسي لـ (الفيفا) واللوائح المعمول بها.

وقال «نأمل أن يكون إقرار القانون عاملاً مساعدًا مع تحرك الجمعيات العمومية وانتخاب مجلس إدارة جديد، وكذلك سحب القضايا لدى الجهات الدولية، وبالتالي نكون قد انتهينا من الشروط الثلاثة».

وأكد الفضل ضرورة طي ملف الإيقاف الرياضي وما تركه من آثار نفسية على كل الأطراف، وأن يتم النظر إلى المرحلة المقبلة والقوانين الخاصة بالاحتراف وتطوير الرياضة، والانتقال إلى معركة أخرى مختلفة في جوانبها.

واستبعد الفضل أن يرفض الاتحاد الدولي لكرة القدم القانون الجديد لأن المنظمات الدولية تحترم مراسلاتها وسيقدرون الجهود التي قامت بها الكويت في هذا الجانب.

ورأى أنه بعد تحرك الجمعيات العمومية للأندية هناك استحالة أن تعود مجالس إدارات الأندية المنحلة، مؤكدًا أن مثل هذا القرار بحد ذاته لو حصل فإنه يستوجب المساءلة.

وأوضح أن عددًا من النواب كان لديهم ملاحظات وجيهة على القانون، ولكنهم صوتوا بالموافقة على القانون حتى لا يفوتوا على الكويت فرصة رفع الإيقاف والتي تنتهي غدًا، مبينًا أن هناك طلبًا لإعادة تشكيل لجنة الشباب والرياضة وبدورها ستنظر في أي تعديلات تقدم بشأن القوانين الرياضية والعمل على تعديلها بالتوافق مع المنظمات الدولية.

من جهته أكد النائب رياض العدساني أنه من أشد المؤيدين لخصخصة القطاع الرياضي وأن الجلسة الخاصة التي عقدت اليوم بحسب اجتهاده ورأي الخبراء الدستوريين واستنادا على المادة ١٠٣ من الدستور التي أكدت على تصريف العاجل من الأمور، هي دستورية شكلا ومضمونا لأن العاجل من الأمور يتطلب التصويت على القانون للمساهمة في رفع الإيقاف قبل ٤ ديسمبر.

وأوضح أن تحققه كان على حضور سمو رئيس الوزراء والمشاركة بالتصويت لأنه تم تكليفه رسميًا ولكنه لم يؤد القسم أمام سمو الأمير ولا في مجلس الأمة حتى يتسنى له ممارسة صلاحياته وفق القانون.

وبين العدساني أن المادة ٣١ من القانون لا تعني الخصخصة لأن الجمعية العمومية هي التي تحول الكيان القانوني للنادي إلى شركة وأن دول الخليج سبقتنا بهذا الشأن فنادي العين الإماراتي أصبح شركة نادي العين للألعاب الرياضية، وأيضا الشركات المملوكة للحكومة الخطوط الكويتية ومطاحن الدقيق والمشروعات السياحية.

وأضاف أن هذه المادة تعطي النوادي الكويتية الحق بالمشاركة في دوري أبطال آسيا، مؤكدًا أنه مع خصخصة الأندية الرياضية لكنه ضد خصخصة الصحة والتعليم والنفط.

وشدد العدساني على أن الاتحادات التي حلت بسبب تجاوزات مالية وإدارية وتم تحويل المتسببين بها إلى النيابة، وبالتالي فأي عودة للاتحادات المنحلة يعني أن الحكومة رضخت أو تريد معالجة الخطأ بخطأ أكبر منه وبين أن الجمعيات العمومية هي من حلت الاتحادات كما أن هناك مليون دولار عهد غير معروف أين ذهبت.

وقال إن أي عضو في اتحاد تم حله يستطيع الترشح ويصل وفق الانتخابات، لكن إذا عادت الاتحادات فهذا يعتبر تدخلا حكوميًا وسوف يترتب عليه استجواب الوزير المختص بالشأن الرياضي.

من جانبه قال النائب محمد الدلال إن القانون كان يفترض أن يدرس دراسة وافية لتكون بنوده متطابقة مع المنظمات الدولية والدستور الكويتي.

وأشار الدلال إلى أن هناك ثلاثة متطلبات هي تعديل القوانين – وهذه تمت اليوم – وسحب القضايا الدولية وعودة الاتحادات المنحلة ويجب أن نعالج المطلبين الآخرين.

وقال الدلال «حاولنا أن نقدم مقترحًا لحل المطلب الثالث إلا أنه مع الأسف لم يكن له وجود داخل مجلس الأمة وذلك حرصًا منا على تسكير هذا الباب ولذلك قلنا يجب أن تؤسس شركات».

وأفاد أن الأندية قائمة على المساهمين والاشتراكات والأموال التي تدفع من الدولة لأنها أموال عامة سواء كانت منحًا أو أراضي أو غيرها حتى تخضع للرقابة لافتا إلى ضرورة أن تكون الأراضي الممنوحة بالتنسيق مع هيئة الرياضة ووزارة المالية.

من جانب آخر قال الدلال إننا نعيش في فترة حرجة في ظل الأوضاع الإقليمية وفي ظل بارقة الأمل في عقد القمة الخليجية في الكويت نتيجة جهود سمو الأمير والموقف الرسمي الكويتي والشعب الداعم لهذه الخطوات بالإضافة إلى الألم والحزن في وجود أبناء أسر ٧٠ شخصًا في السجون نتيجة لأحكام قاسية جدًا «وفي رأيي إنها مخالفة للقانون».

وقال «لقد أعلنا في مجلس الأمة اليوم تضامننا مع الشباب والرموز ونواب المجلس عسى الله يفك عوقهم ويرجعون لأهاليهم ونتأمل خير في الأحكام القضائية في التمييز».

وأشار الدلال إلى أنه بما أن الحكومة أبدت الجلسة الخاصة فقد تقدم وعدد من النواب اليوم بطلبين لعقد جلستين خاصتين أولهما الأحد القادم لمناقشة الأخطار الخارجية وأثرها على الكويت ولدعم الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة الوطنية ومسح صفحة الماضي والمفترض أن نجد تعاونا من الحكومة كتعاونها في موضوع الرياضة خاصة وأننا خطونا خطوة إيجابية وتعاونا معها.

وقال الدلال إن الطلبين وقع عليهما أكثر من عشرة نواب لافتا إلى أن النواب حريصون على ألا يتوقف عمل المجلس خاصة بعد وجود تأخير في التشريع وتعطيل للبلد.

وأشار الدلال إلى أن الطلب الثاني لجلسة خاصة يوم الثلاثاء المقبل لمناقشة القوانين الموجودة على جدول الأعمال منها رواتب المتقاعدين وفوائد قروض من التأمينات الاجتماعية والكهرباء والماء والبترين وتعديل هيئة مكافحة الفساد.

وأضاف أن هذه القوانين لها أهمية ومن المفترض أن تبت بها بأسرع وقت مشيرًا إلى أننا سنرى تعسف الحكومة.

وأكد النائب يوسف الفضالة أن مجلس الأمة أدى دوره في إصدار تشريع يتوافق ولوائح (الفيفا) ويبقي الآن استكمال بقية الخطوات ما بين الحكومة والاتحادات الدولية.

وتمنى الفضالة أن يتم استيفاء جميع الاشتراطات المطلوبة بالطريقة الصحيحة لرفع الإيقاف بشكل نهائي عن الرياضة الكويتية.

وقال النائب حمدان العازمي إنه صوت برفض القانون وفقا لقناعاته بأنه لن يرفع الإيقاف الرياضي عن الكويت.

وأضاف أن الحكومة لم تتعهد برفع الإيقاف كما أنه بالسؤال عن الشرطين الآخرين الخاصين بسحب القضايا وعودة الاتحادات السابقة «لم نأتنا إجابة واضحة حولهما، وقالوا لا».

وبين العازمي أن كل كويتي يتمنى أن يرفع الإيقاف الرياضي، لكنه غير متفائل لا سيما أن القانون تضمن تحويل الأندية إلى شركات ما يعني الخصخصة، وأنه مع أي استجواب يقدم بشأن الملف الرياضي بل وطرح الثقة أيضا.

العتيبي يشيد بقرار وزير الداخلية وقف العمل بقرار حجز المركبات

أشاد النائب خالد العتيبي بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح وقف العمل باحتجاز المركبات لمدة شهرين، مشيرا إلى انها خطوة تعبر بشكل واضح عن مطالب المواطنين الذين تضرروا كثيرا من هذا القرار في الفترة الأخيرة.

وقال العتيبي في تصريح صحافي لقد تابعنا هذه القضية منذ بداياتها ومطالبنا وزارة الداخلية برفع الامر الى الجهات القانونية والدستورية للوقوف على مدى قانونية القرار.

وأضاف أن القرار كان يعتريه الكثير من الثغرات الدستورية والقانونية، موضحا انه توجه بأسئلة نيابية استفسر فيها عن الأسس القانونية التي استندت عليها الوزارة في تطبيقها لهذا القرار المجحف وكيفية تعويض مالك المركبة عن الأضرار التي لحقت بسيارته؟

وأكد العتيبي ان الوزارة بصدد دراسة قانون جديد للمرور بلائحة تنفيذية جديدة، مطالبا بمراجعة كافة السلبيات التي ضربت الطرق والشوارع والمنظومة المرورية في مقتل، مع عدم التعسف في العقوبات الخاصة بسحب السيارة على ان تكون العقوبات تصاعدية ورادعة للجميع وتحقق الغرض المطلوب.